

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة ١ حد السارق في المرة الأولى قطع الأصابع الأربع من مفصل أصولها من اليد اليمنى، و يترك له الراحة و الإبهام، و لو سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى من تحت قبه القدم حتي يبقى له النصف من القدم و مقدار قليل من محل المسح، و إن سرق ثالثا حبس دائما حتي يموت، و يجرى عليه من بيت المال إن كان فقيرا، و إن عاد و سرق رابعا و لو في السجن قتل.

صريح القرآن في حد السارق قطع اليد حيث قال سبحانه السارق و السارقه فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا و نكالا من الله و الله عزيز حكيم (مائده٣٨) و اليد تطلق على ما يشمل الاصابع و الكف و الرُسع و الساعد و المرفق و العضد فلو كنا نحن فيما ان اليد من الاصابع الى الكتف فيقع للقطع اقل و اكثر فاقله الاصابع من المفاصل بل من عقد الاصابع و اكثره من الكتف و لذلك وقع الخلاف فيبين العامه بعد النبي صلى الله عليه و آله ففي روايه ابن ابي داود:

مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ زُرْقَانَ صَاحِبِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ رَجَعَ مِنْ عِنْدِ الْمُعْتَصِمِ وَ هُوَ مُعْتَمٌ

فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: وَدِدْتُ الْيَوْمَ أَنِّي قَدِمْتُ مِنْدُ عَشْرِينَ سَنَةً، قَالَ: قُلْتُ لَهُ وَ لِمَ ذَاكَ؟ قَالَ: لَمَّا كَانَ مِنْ هَذَا الْأَسْوَدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى الْيَوْمِ بَيْنَ يَدَيِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ كَانَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ سَارِقًا أَقْرَبَ عَلَيَّ نَفْسَهُ بِالسَّرِقَةِ وَ سَأَلَ الْخَلِيفَةَ تَطْهِيرَهُ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فَجَمَعَ لَذَلِكَ الْفُقَهَاءَ فِي مَجْلِسِهِ وَ قَدْ أَحْضَرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَ فَسَأَلْنَا عَنِ الْقَطْعِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ يَجِبُ أَنْ يُقَطَعَ فَقُلْتُ مِنَ الْكُرْسُوعِ لِقَوْلِ اللَّهِ فِي التَّيْمَةِ فَاْمَسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ (نساء٤٣) وَ اتَّفَقَ مَعِيَ عَلَى ذَلِكَ قَوْمٌ وَ قَالَ آخَرُونَ بَلْ يَجِبُ الْقَطْعُ مِنَ الْمَرْفِقِ قَالَ وَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ لَأَنَّ اللَّهَ قَالَ وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرْفِقِ (مائده٦) قَالَ فَالْتَفَتَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَ فَقَالَ مَا تَقُولُ فِي هَذَا يَا أَبَا جَعْفَرٍ قَالَ قَدْ تَكَلَّمْتُ الْقَوْمَ فِيهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ دَعْنِي مِمَّا تَكَلَّمُوا بِهِ أَيُّ شَيْءٍ عِنْدَكَ قَالَ اعْفُنِي عَنْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ أَفَسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ لَمَّا أُخْبِرْتُ بِمَا عِنْدَكَ فِيهِ فَقَالَ أَمَا إِذْ أَفَسَمْتُ عَلَى بِاللَّهِ إِنَّي أَقُولُ إِنَّهُمْ أَخْطَأُوا فِيهِ السُّنَّةَ فَإِنَّ الْقَطْعَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ

مَفْصِلِ أَصُولِ الْأَصَابِعِ فَيُتْرَكُ الْكَفُّ قَالَ لَمْ قَالَ لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءِ
الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ فَإِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْكُرْسُوعِ أَوْ الْمِرْفَقِ لَمْ يَبْقَ لَهُ يَدٌ يَسْجُدُ
عَلَيْهَا وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ (جن ١٨) يَعْنِي بِهِ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ السَّبْعَةَ الَّتِي
يَسْجُدُ عَلَيْهَا فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا (جن ١٨) وَمَا كَانَ لِلَّهِ لَمْ يُقْطَعْ قَالَ فَأَعْجَبَ الْمُعْتَصِمَ ذَلِكَ
فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ مِنْ مَفْصِلِ الْأَصَابِعِ دُونَ الْكَفَّالِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ : قَامَتْ قِيَامَتِي وَتَمَنَيْتُ أَنِي لَمْ
أَكْ حَيًّا (وسائل ٢٨ ص ٢٥٢)

فكما ترى ان الراى عندهم مختلفه مع ان الحكم و السنه فى زمن الرسول معلوما و هو ما بينه
المعصومين و ان المراد من القطع ما ذا و كم هو

و يؤيد الخلاف بين العامه بعد النبى صلى الله عليه و اله صحيحه محمد بن قيس:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعًا
عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ فِي السَّارِقِ إِذَا سَرَقَ قُطِعَتْ يَمِينُهُ وَ إِذَا سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ثُمَّ إِذَا
سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى سَجَنَهُ وَ تُرِكَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى يَمْشِي عَلَيْهَا إِلَى الْغَائِطِ وَ يَدُهُ الْيُسْرَى يَأْكُلُ بِهَا وَ
يَسْتَنْجِي بِهَا فَقَالَ إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أَتْرُكَهُ لَأَسْتَنْجِي بِشَيْءٍ وَ لَكِنِّي أَسْجَنُهُ حَتَّى يَمُوتَ فِي
السِّجْنِ وَقَالَ مَا قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَارِقٍ بَعْدَ يَدِهِ وَ رِجْلِهِ (وسائل ٢٨ ص ٢٥٤)

و صحيح زواره

الصَّدُوقُ فِي الْعِلَلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدِ
عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ
مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع
لَا يَزِيدُ عَلَى قَطْعِ الْيَدِ وَ الرَّجْلِ وَ يَقُولُ إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنْ رَبِّي أَنْ أَدْعَهُ لَيْسَ لَهُ مَا يَسْتَنْجِي بِهِ أَوْ
يَتَطَهَّرُ بِهِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ إِنْ هُوَ سَرَقَ بَعْدَ قَطْعِ الْيَدِ وَ الرَّجْلِ قَالَ أَسْتَوْدِعُهُ السِّجْنَ أَبَدًا وَ أَعْنَى عَنْ
النَّاسِ شَرَّهُ (وسائل ٢٨ ص ٢٥٥)

بل الظاهر من روايه ابراهيم بن عبد الحميد انهم يعترضون على قضائه عليه السلام فى قطع الاصابع
و ترك الابهام:

مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودِ الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ
عَنْ عَامَّةِ أَصْحَابِهِ يَرْفَعُهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ أَنَّهُ كَانَ (إِذَا قَطَعَ السَّارِقَ تَرَكَ الْأَبْهَامَ) وَ الرَّاحَةَ فَفِيلَ

لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَرَكْتَ عَلَيْهِ يَدَهُ قَالَ فَقَالَ لَهُمْ فَإِنْ تَابَ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَتَوَضَّأُ لَأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَ
السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَافْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ (فان الله يتوب عليه)
فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (مائدة ٣٩) (وسائل ٨ ص ٢٥٣)

و روايه هلال تشير الى مبدراء الخلاف:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ أَخْبِرْنِي عَنِ السَّارِقِ لِمَ تُقَطِّعُ يَدَهُ الْيُمْنَى وَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى
وَ لَا تُقَطِّعُ يَدَهُ الْيُمْنَى وَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى فَقَالَ مَا أَحْسَنَ مَا سَأَلْتَ إِذَا قُطِّعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى
سَقَطَ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْسَرَ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ فَإِذَا قُطِّعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى اعْتَدَلَ وَ
اسْتَوَى فَإِنَّمَا قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ وَ كَيْفَ يَقُومُ وَ قَدْ قُطِّعَتْ رِجْلُهُ فَقَالَ إِنَّ الْقَطْعَ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ
رَأَيْتَ يُقَطِّعُ إِنَّمَا يُقَطِّعُ الرَّجُلُ مِنَ الْكَعْبِ وَ يَتْرُكُ مِنْ قَدَمِهِ مَا يَقُومُ عَلَيْهِ وَ يُصَلِّي وَ يَعْبُدُ اللَّهَ قُلْتُ
لَهُ مِنْ أَيْنَ تُقَطِّعُ الْيَدَ قَالَ تُقَطِّعُ الْأَرْبَعَ أَصَابِعَ وَ يَتْرُكُ الْإِبْهَامَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ وَ يَغْسِلُ بِهَا
وَجْهَهُ لِلصَّلَاةِ قُلْتُ فَهَذَا الْقَطْعُ مِنْ أَوَّلِ مَنْ قَطَعَ قَالَ قَدْ كَانَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حَسَنَ ذَلِكَ لِمُعَاوِيَةَ
(وسائل ٢٨ ص ٢٥٧)

و الحد و الترتيب الذي ذكره في المتن هو المنصوص في صحيحه سماعه بن مهران:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ
سَمَاعَةَ بْنِ مَهْرَانَ قَالَ قَالَ إِذَا أَخَذَ السَّارِقُ قُطِّعَتْ يَدُهُ مِنْ وَسَطِ الْكَفِّ فَإِنْ عَادَ قُطِّعَتْ رِجْلُهُ مِنْ
وَسَطِ الْقَدَمِ فَإِنْ عَادَ اسْتُودِعَ السِّجْنَ فَإِنْ سَرَقَ فِي السِّجْنِ قُتِلَ (وسائل ٢٨ ص ٢٥٢)

و الحد من اليد منصوص في صحيحه حماد:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمِيعاً
عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ مِنْ أَيْنَ يَجِبُ الْقَطْعُ
فَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَ قَالَ مِنْ هَاهُنَا يَعْنِي مِنْ مَفْصَلِ الْكَفِّ (وسائل ٢٨ ص ٢٥١)

و اما قطع الاربعه و ترك الابهام فتدل عليه موثقه ابى بصير:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْقَطْعُ مِنْ وَسَطِ الْكَفِّ وَ لَا يُقَطِّعُ الْإِبْهَامَ إِذَا قُطِّعَتْ
الرِّجْلُ تُرِكَ الْعَقَبُ لَمْ يُقَطِّعْ (وسائل ٢٨ ص ٢٥١)

و اما كون القطع فى الرجل من وسط القدم و ترك شىء للمسح فيستفاد من صحيحه زراره:
مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ فِي حَدِيثِ السَّرِقَةِ قَالَ وَ كَانَ إِذَا قَطَعَ الْيَدَ قَطَعَهَا دُونَ الْمَفْصِلِ فَإِذَا قَطَعَ الرَّجْلَ قَطَعَهَا
مِنَ الْكَعْبِ (وسائل ٢٨ ص ٢٦٤)

و من صحيحه سماعه حيث قال عليه السلام: قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ وَسَطِ الْقَدَمِ وَ الْوَسَطُ هُوَ وَسَطُ
الْكَعْبِ الَّذِي إِلَيْهِ الْقَدْرُ الْمُتَيَقِّنُ مِنَ الْمَسْحِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ امْسَحُوا
بِرُؤُوسِكُمْ وَ ارْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَالْوَسَطُ مَعْنَاهُ الْوَسَطُ مِنَ الْكَعْبِ

و اما الانفاق عليه من بيت المال فى السجن دلت عليه روايه قاسم بن سليمان البغدادي:
مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَةَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ
سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَرَقَ فَقَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ أَتَى عَلِيٌّ
ع فِي زَمَانِهِ بِرَجُلٍ قَدْ سَرَقَ فَقَطَعَ يَدَهُ ثُمَّ أَتَى بِهِ ثَانِيَةً فَقَطَعَ رِجْلَهُ مِنْ خِلَافِ ثُمَّ أَتَى بِهِ ثَالِثَةً فَخَلَدَهُ
فِي السِّجْنِ وَ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَ قَالَ هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَخَالَفُهُ
(وسائل ٢٨ ص ٢٥٥)

و صحيحه ابى بصير:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ شُعَيْبِ بْنِ
يَعْقُوبَ الْعَقْرَقُونِي عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تُقَطَّعُ رِجْلُ السَّارِقِ بَعْدَ قَطْعِ الْيَدِ ثُمَّ لَا
يُقَطَّعُ بَعْدُ فَإِنْ عَادَ حُبِسَ فِي السِّجْنِ وَ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ (وسائل ٢٨ ص ٢٥٦)

و انت خبير بان قيد الفقر لم يرد فى شىء من الروايات بل كلها مطلقة و الظاهر منها ان المسجون
مخلدا للسرقه من موارد انفاق عليه من بيت المال لا انه ينفق عليه للفقر حتى يقيد الانفاق بعدم
الفقر الا ان يقال بان السارق الغنى الذى عنده من المال ما يكفيه طوال العمر لا يوجد عادتا حتى
يقيد الانفاق بعدم الغنى لعدم القيد لعدم وجود المصداق فمع وجوده يؤخذ منه